

المادة: قضايا بحثية

اعداد: الطالب: سطاتم شديد القثامي
الرقم الجامعي: 242000811
أستاذ المادة: د. هبه القصبي

الموضوع: دراسة نقدية لمكونات بحث منشور



الأسبوع: الخامس: دراسة نقدية لمكونات بحث منشور

Task No. 8

الطالب: سطاتم شديد القشامي

Chapter

01

دراسة نقدية لمكونات بحث منشور



قام الباحث باختيار بحث بعنوان " أثر الرفع المالي على الأداء المالي وعوائد الأسهم دراسة اختبارية على البنوك المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية " وهو بحث مقبول للنشر في مجلة الفكر المحاسبى ، المجلد (7)، العدد (76)، 2025، الرياض – السعودية، من إعداد: , الدكتور/ ريم محمد محمود عبد المنعم . يتكون البحث من 52 صفحة، ومنشور في الصفحات (52-1).

Chapter

01

يهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل نقدي معمق، انطلاقاً من فرضية أن قوة أي نموذج سببي في دراسات الإدارة لا تُقاس فقط بصلاية نتائجه الإحصائية، ولكن أيضاً بعمق تأصيله النظري، واتساقه البنيوي بين المشكلة البحثية والفجوة المعرفية والفرضيات والمنهج المتبع في الدراسة. وبناءً على ذلك، يتناول الباحث في هذا العمل دراسة نقدية بحثية لمكونات هذا البحث، والمتمثلة في النقاط التالية :

عنوان البحث

عنوان الدراسة يمتاز بوضوح المتغيرات الرئيسية وتحديد العلاقة السببية بين الرفع المالي كمتغير مستقل والأداء المالي وعوائد الأسهم كمتغيرات تابعة، كما يبرز الجانب التطبيقي من خلال الإشارة إلى البنوك المدرجة في البورصة المصرية، مما يمنحه قيمة عملية ويحدد نطاقه الجغرافي. ومع ذلك، يعاني العنوان من طول زائد يمكن اختصاره ليصبح أكثر سلاسة، كما أن استخدام مصطلح "الرفع المالي" أقل شيوعاً من "الرافعة المالية"، والجمع بين الأداء المالي وعوائد الأسهم قد يوحي بتداخل في المتغيرات التابعة. إضافة إلى ذلك، عبارة "دراسة اختبارية" غير دقيقة وكان الأنسب "تطبيقية" أو "تجريبية"، كما أن غياب البعد الزمني يقلل من دقة الإطار البحثي. لذا يحتاج العنوان إلى اختصار، استخدام مصطلحات أكثر دقة، وتوضيح البعد الزمني ليصبح أكثر قوة وجاذبية أكاديمية

ملخص البحث (ص 1)

ملخص الدراسة حول أثر الرفع المالي على الأداء المالي وعوائد الأسهم في البنوك المسجلة بالبورصة المصرية يمتاز بعدة نقاط إيجابية، لكنه يعاني أيضاً من بعض الملاحظات النقدية التي تحد من قوته الأكاديمية. فمن ناحية، يتميز الملخص بوضوح الهدف البحثي، حيث يحدد العلاقة بين الرفع المالي كمتغير مستقل والأداء المالي وعوائد الأسهم كمتغيرات تابعة، كما يبرز الجانب التطبيقي من خلال تحديد نطاق الدراسة على البنوك المسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة 2012-2013، ويعرض المنهجية بذكر المؤشرات المالية المستخدمة مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والانحراف المعياري، إضافة إلى تقديم نتائج تشير إلى وجود علاقة معنوية بين الرفع المالي والأداء المالي وكذلك بين الرفع المالي وعوائد الأسهم. ومن ناحية أخرى، يعاني الملخص من بعض القصور، أبرزها ضعف الصياغة اللغوية وتكرار العبارات، وغياب العمق في عرض النتائج حيث لم يوضح اتجاه العلاقة أو مدى قوتها، كما أن اقتصار الفترة الزمنية على عامين فقط يقلل من إمكانية تعميم النتائج، إضافة إلى غياب البعد التطبيقي الذي يوضح كيف يمكن الاستفادة من النتائج عملياً، فضلاً عن وجود تداخل بين الأداء المالي وعوائد الأسهم دون توضيح العلاقة بينهما. وبذلك، فإن الملخص يحتاج إلى تحسين في الصياغة، وإضافة تفاصيل أكثر عن قوة واتجاه النتائج، وتوضيح البعد التطبيقي، إلى جانب توسيع الفترة الزمنية ليكتسب البحث قوة أكبر وقابلية للتعميم.

مقدمة الدراسة (ص 2)

مقدمة الدراسة الحالية حول دور المصارف في الاقتصاد المصري توضح السياق العام بشكل جيد، إذ تربط بين أهمية القطاع المصرفي في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار ودعمه للاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية، كما تبرز دور البنوك في مواجهة التحديات وتوفير التمويل للمشروعات. ومع ذلك، تعاني المقدمة من الإطالة والتكرار وضعف الصياغة الأكاديمية، حيث يغلب عليها الطابع الإنشائي دون تدعيم علمي، إضافة إلى غياب تحديد المشكلة البحثية بشكل مباشر وعدم إبراز البعد الزمني والمكاني أو الربط الواضح بين أهمية الموضوع وأهداف الدراسة. لذلك فهي بحاجة إلى إعادة صياغة أكثر اختصاراً وتركيزاً، مع إبراز المشكلة والأهداف بشكل مباشر وتدعيم الطرح بمراجع علمية، لتصبح أكثر قوة واتساقاً مع المعايير الأكاديمية.

مشكلة الدراسة (ص 2)

مشكلة الدراسة الحالية تنقسم بوضوح نسبي في تحديد الإطار العام، إذ تركز على مخاطر الرفع المالي في البنوك المصرية وتأثيره على الأداء المالي وعوائد الأسهم، مما يمنحها أهمية عملية وواقعية. فهي تربط بين الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي وبين انعكاس ذلك على الكفاءة والاستقرار المالي، مع إبراز تحديات مثل ارتفاع المخاطر وتباين مستويات الرفع المالي. ومع ذلك، تعاني المشكلة من الإطالة والتكرار وضعف الصياغة الأكاديمية الدقيقة، كما أنها لم تحدد الفجوة البحثية بوضوح ولم تبرز البعد الزمني والمكاني بشكل مركز، إضافة إلى غياب الربط المباشر بين أهمية المشكلة وأهداف الدراسة. لذلك فهي بحاجة إلى إعادة صياغة أكثر اختصارًا وتركيزًا، مع إبراز الفجوة البحثية وتحديد السؤال أو الفرضية الرئيسية وربطها بالأهداف والفترة الزمنية، لتصبح أكثر قوة واتساقًا مع المعايير الأكاديمية

أسئلة البحث (ص 3)

أسئلة البحث الحالية تتميز بوضوحها في تحديد العلاقة بين الرفع المالي كمتغير مستقل وبين الأداء المالي وعوائد الأسهم كمتغيرات تابعة، كما أنها تفصل أثر الرفع المالي عبر مؤشرات مختلفة مثل نسبة الديون إلى حقوق الملكية والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وهو ما يمنح الدراسة عمقًا منهجيًا. ومع ذلك، فإن صياغة الأسئلة طويلة ومعقدة وتحتوي على قدر من التكرار بين بعضها، مما قد يربك القارئ ويضعف التركيز على جوهر المشكلة، وكان من الأفضل دمجها أو إعادة صياغتها بشكل أبسط وأكثر مباشرة. كما أن الأسئلة تفتقر إلى إبراز الفجوة البحثية أو البعد التطبيقي الذي يوضح كيف يمكن الاستفادة من النتائج عمليًا، إضافة إلى غياب الاعتبارات السياقية مثل حجم البنك أو طبيعة السوق التي قد تؤثر على العلاقة محل الدراسة. وبذلك، فإن هذه الأسئلة تحتاج إلى إعادة صياغة مختصرة ومركزة، مع دمج المتشابه منها وإضافة بعد تطبيقي وسياقي، حتى تصبح أكثر قوة واتساقًا مع أهداف البحث والمعايير الأكاديمية

أهمية الدراسة (ص 3)

أهمية الدراسة الحالية تتضح في تركيزها على موضوع الرفع المالي وأثره على الأداء المالي وعوائد الأسهم في البنوك المصرية المدرجة بالبورصة، وهو مجال ذو أهمية عملية وأكاديمية. فهي تبرز دور البنوك في إدارة مصادر التمويل المختلفة، وتوضح انعكاس نسب الديون إلى حقوق الملكية على كفاءة الأداء وتحقيق العوائد، كما يربط بين ذلك وبين قدرة البنوك على مواجهة التحديات الاقتصادية. ومع ذلك، تعاني صياغة أهمية الدراسة من الإطالة والتكرار، إذ تكرر نفس الفكرة بصور متعددة من إضافة جديدة، كما يغلب عليها الطابع الوصفي أكثر من التحليل الأكاديمي الدقيق، ولم تُبرز بشكل واضح الفجوة البحثية التي تسعى لسدها أو ما يميزها عن دراسات السابقة. كذلك، يغيب عنها التركيز على البعد التطبيقي المباشر الذي يوضح كيف يمكن أن تستفيد الإدارات المالية أو المستثمرون من نتائجها. وبذلك، فإن أهمية الدراسة تحتاج إلى صياغة أكثر اختصاراً وتركيزاً، مع إبراز الفجوة البحثية والبعد التطبيقي بشكل أوضح، حتى تكتسب قوة أكاديمية وعملية أكبر.

أهداف الدراسة (ص 4)

أهداف الدراسة الحالية تتسم بوضوح في تحديد الهدف الرئيس وهو التعرف على أثر الرفع المالي على الأداء المالي وعوائد الأسهم في البنوك المصرية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2012-2013، كما أنها تفصل الأهداف الفرعية بشكل منهجي عبر اختبار أثر نسب مختلفة من الديون إلى حقوق الملكية على مؤشرات الأداء لعوائد، مما يمنحها دقة وعمق في التحليل. ومع ذلك، تعاني الأهداف من الإطالة والتكرار في الصياغة، حيث تتكرر نفس الفكرة بصور متعددة دون دمجها في صياغة أكثر اختصاراً، كما أن اللغة يغلب عليها الطابع الوصفي أكثر من الأكاديمي الدقيق. إضافة إلى ذلك، لم تُبرز الأهداف بشكل واضح الفجوة البحثية أو القيمة المضافة المأثرة بالدراسات السابقة، كما أن الهدف الرابع جاء عاماً وفضفاضاً دون تحديد آلية قياس أو ربط مباشر بالمتغيرات الرئيسية. لذلك، فإن الأهداف تحتاج إلى إعادة صياغة أكثر تركيزاً واختصاراً، مع إبراز الفجوة البحثية والبعد التطبيقي بشكل أوضح، حتى تصبح أكثر قوة واتساقاً مع المعايير الأكاديمية.

دراسات السابقة (ص 8)

دراسات السابقة في هذا الموضوع تحمل بعض الجوانب الإيجابية، لكنها تعاني أيضاً من نقاط ضعف تحد من قيمتها الأكاديمية. فمن ناحية، تمتاز هذه الدراسات بأنها رت إطاراً معرفياً مهماً حول أثر الرفع المالي على الأداء المالي وعوائد الأسهم، وساعدت في توضيح العلاقة بين نسب التمويل بالديون ومؤشرات الأداء المختلفة، بما أنها تقدم خلفية نظرية وعملية يمكن أن يستفيد منها الباحث في صياغة فرضياته وتحديد منهجيته. كذلك، بعض الدراسات السابقة ركزت على قطاعات مصرفية وسواق مالية مشابهة، مما يمنحها درجة من الصلة والارتباط بموضوع البحث الحالي.

الدراسة (ص15)

من تتصف أهداف البحث بمجموعة من السمات حتى تكتسب الطابع التطبيقي، وهذه السمات هي: الوضوح الإجرائي، القابلية للقياس، الاشتقاق المباشر من مشكلة البحث، بباط المباشر بالفرضيات.

جعة الأهداف التي ذكرها الباحث وتطبيقها على الدراسة الحالية، نجد أنها تتضمن ثلاثة أهداف رئيسية.
الأهداف:

تتميز هذه الأهداف بالوضوح والارتباط المباشر بمتغيرات البحث، كما أنها قابلة للاختبار الإحصائي، مما يجعلها متسقة مع مشكلة الدراسة. يغلب عليها الطابع الكمي، إذ ركزت على قياس العلاقات والفروق، لكنها تحتاج إلى إضافة هدف نوعي يساعد في تفسير النتائج وربطها بالسياق العملي، مثل : استكشاف التحديات التي تواجه البنوك المصرية في تطبيق التحول الرقمي، واقتراح آليات لتعزيز فاعلية الأداء التنظيمي.

ت البحث وتربطها (ص17)

باحث نمودجه البحثي على ثلاثة متغيرات رئيسية:

المستقل: التحول الرقمي

التابع: فاعلية الأداء التنظيمي.

رات الديموغرافية (كعوامل تفسيرية إضافية).

نموذج:

تضمن أكثر من متغير مستقل وتابع يعكس قوة البناء النظري للدراسة، حيث إن استخدام المتغيرات الديموغرافية كعوامل تفسيرية يضيف عمقاً تحليلياً. يبرز النموذج العلاقة السببية بين التحول الرقمي وفاعلية الأداء التنظيمي، وهو ما يتسق مع أهداف الدراسة.

كان من الأفضل إضافة متغير وسيط (مثل الثقافة التنظيمية الرقمية أو القيادة الرقمية) لتعزيز النموذج وإبراز آليات التأثير بشكل أوضح، مما يمنح الدراسة بعداً تفسيرياً أعمق

لكن من ناحية أخرى، هناك ملاحظات نقدية؛ إذ أن بعض الدراسات السابقة تفتقر إلى التعمق في السياق المصري، مما يجعل نتائجها أقل قابلية للتطبيق المباشر على البنوك المصرية. كما أن العديد منها ركز على مؤشرات محدودة للأداء المالي أو عوائد الأسهم دون النظر إلى عوامل وسيطة مثل حجم البنك أو طبيعة السوق، وهو ما يقلل من شمولية النتائج. إضافة إلى ذلك، بعض الدراسات تعاني من تكرار في الطرح النظري دون تقديم إضافة جديدة أو معالجة للفجوة البحثية، كما أن بعضها لم يحدد الفترة الزمنية بشكل واضح أو اعتمد على بيانات قديمة، مما يضعف من حداثة النتائج. وأخيرًا، هناك قصور في ربط النتائج بالتطبيق العملي، إذ لم توضح معظم الدراسات كيف يمكن أن تستفيد الإدارات المالية أو المستثمرون من هذه النتائج في اتخاذ قرارات استراتيجية. وبذلك، يمكن القول إن الدراسات السابقة توفر قاعدة معرفية مهمة، لكنها تحتاج إلى نقد منهجي يبرز الفجوة البحثية التي يسعى البحث الحالي إلى سدها، مع التركيز على السياق المصري وتوضيح القيمة التطبيقية للنتائج

فرضيات الدراسة(ص 25)

الفروض المطروحة في الدراسة الحالية تتميز بوضوح الهدف العام، إذ تركز على اختبار العلاقة بين الرفع المالي وعوائد الأسهم في البنوك المصرية المدرجة بالبورصة، كما أنها تفصل الفروض الفرعية لتغطية جوانب مختلفة من العلاقة بين نسب الديون إلى حقوق الملكية ومؤشرات الأداء والعوائد، مما يمنحها دقة منهجية. ومع ذلك، هناك عدة ملاحظات نقدية؛ أولها أن صياغة الفروض تعاني من الإطالة والتكرار، حيث تتكرر نفس الفكرة بصور متعددة دون دمجها في صياغة أكثر اختصارًا، وهو ما قد يضعف من التركيز على جوهر الفرضية. ثانيًا، الفروض جاءت بصياغة عامة يغلب عليها الطابع الوصفي، ولم تحدد بشكل دقيق اتجاه العلاقة (إيجابية أم سلبية)، مما يقلل من وضوحها الأكاديمي. ثالثًا، لم تُبرز الفروض بشكل كافٍ الفجوة البحثية أو القيمة المضافة مقارنة بالدراسات السابقة، إذ تبدو أقرب إلى إعادة صياغة لما هو متعارف عليه دون إبراز الجديد. وأخيرًا، هناك غياب للبعد التطبيقي في صياغة الفروض، حيث لم توضح كيف يمكن أن تسهم نتائج اختبارها في تحسين الأداء المالي للبنوك أو دعم قرارات المستثمرين. وبذلك، فإن الفروض تحتاج إلى إعادة صياغة أكثر اختصارًا ودقة، مع تحديد اتجاه العلاقة وإبراز الفجوة البحثية والبعد التطبيقي، حتى تصبح أكثر قوة واتساقًا مع المعايير الأكاديمية

مجتمع وعينة الدراسة (ص 26)

مجتمع وعينة الدراسة محددان بوضوح، حيث اقتصر المجتمع على البنوك المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة 2012-2013، وهو ما يمنح البحث إطارًا لبيئيًا واقعيًا، كما أن استبعاد الشركات غير المالية يعكس دقة في تحديد المجتمع المناسب، والعينة المكونة من 14 بنكًا تمثل نسبة جيدة تسمح بالتحليل. ومع ذلك، انني الدراسة من بعض القصور، أبرزها قصر الفترة الزمنية على عامين فقط مما يقلل من إمكانية تعميم النتائج، وصغر حجم العينة نسبيًا بما قد يضعف قوة اختبارات الإحصائية، إضافة إلى غياب توضيح معايير اختيار العينة بشكل دقيق، والاعتماد على البيانات المنشورة دون معالجة مشكلات التحقق من دقتها، فضلًا عن عدم مراعاة الفروق بين البنوك الكبيرة والصغيرة أو المحلية والأجنبية. وبذلك، فإن المجتمع والعينة يحتاجان إلى توسيع الفترة الزمنية وزيادة حجم العينة ووضيح معايير الاختيار بشكل أدق، مع مراعاة الفروق الهيكلية بين البنوك لضمان نتائج أكثر قوة وقابلة للتعميم.

أساليب الإحصائية (ص 27)

أساليب الإحصائية في الدراسة أظهرت جانبًا إيجابيًا من حيث استخدام أدوات كمية لقياس العلاقة بين الرفع المالي والأداء المالي وعوائد الأسهم، مما يمنح النتائج راءًا من الموضوعية. لكن هناك قصور واضح؛ إذ لم يتم توضيح مبررات اختيار هذه الأساليب أو مدى ملاءمتها لطبيعة البيانات وحجم العينة، كما أن الفترة الزمنية القصيرة والعينة المحدودة تقلل من قوة النتائج. إضافة إلى ذلك، لم يُذكر بوضوح ما إذا كانت الفروض قد خضعت لاختبارات مثل الارتباط أو الانحدار أو فنوية الفروق، ولم تتم معالجة مشكلات إحصائية محتملة مثل التعدد الخطي أو عدم تجانس التباين. لذلك، تحتاج الأساليب الإحصائية إلى توضيح أكبر، استخدام وات أكثر تقدمًا، ومعالجة قيود العينة والفترة الزمنية لضمان نتائج أكثر قوة وموثوقية.

ج الدراسة(ص 31)

ج الدراسة الحالية أظهرت وجود علاقة معنوية بين الرفع المالي والأداء المالي وكذلك بين الرفع المالي وعوائد الأسهم في البنوك المصرية المدرجة بالبورصة، وهو ما يعكس أهمية المتغير المدروس ويمنح البحث قيمة عملية. ومع ذلك، هناك عدة ملاحظات نقدية؛ فالنتائج جاءت عامة ومقتضبة ولم توضح اتجاه العلاقة (إيجابية أم سلبية) أو درجة قوتها، من وضوحها الأكاديمي. كما أن الفترة الزمنية القصيرة والعينة المحدودة تجعل النتائج أقل قابلية للتعميم على فترات أطول أو قطاعات مصرفية أخرى. إضافة إلى ذلك، لم يسلط بشكل كافٍ بين الأداء المالي وعوائد الأسهم، ولم تقدم تفسيرًا معمقًا للعوامل التي قد تؤثر على هذه العلاقة مثل حجم البنك أو طبيعة السوق. وأخيرًا، غاب البعد التطبيقي من النتائج، إذ لم توضح كيف يمكن أن تستفيد الإدارات المالية أو المستثمرون منها عمليًا. وبذلك، فإن النتائج تحتاج إلى تفصيل أكبر، إبراز اتجاه وقوة العلاقة، وتوضيح الفروق البيئية حتى تكتسب قوة أكاديمية وعملية أكبر.

صيات(ص 44)

صيات الواردة في الدراسة تحمل بعض الجوانب الإيجابية، إذ تؤكد على ضرورة مراعاة الظروف البيئية والاقتصادية المختلفة عند تطبيق النتائج، وتشير إلى أهمية تعزيز دور أكاديمي وتوسيع أنشطتها بما يتناسب مع مواردها المالية، وهو ما يعكس وعيًا بأهمية الجانب التطبيقي. ومع ذلك، هناك ملاحظات نقدية؛ فالتوصيات جاءت عامة وفضفاضة ولم تركز على إجراءات عملية واضحة يمكن للبنوك أو صناع القرار الاستفادة منها، كما أن صياغتها يغلب عليها الطابع الإنشائي أكثر من الطابع الأكاديمي الدقيق. إضافة إلى ذلك، لم تربط التوصيات بشكل مباشر بنتائج الدراسة، مما يجعلها تبدو منفصلة عن التحليل الإحصائي الذي تم إجراؤه. كذلك، هناك تكرار في بعض الأفكار دون إضافة جديدة، وغياب للبعد التنفيذي أولويات التنفيذ، وهو ما يقلل من قيمتها العملية. وبذلك، فإن التوصيات تحتاج إلى إعادة صياغة أكثر تحديدًا وواقعية، مع ربطها بنتائج الدراسة وتوضيح آليات التنفيذ أطراف المستفيدة، حتى تصبح أكثر قوة واتساقًا مع المعايير الأكاديمية والتطبيقية.



Thank You